

درهم فالدينار الثلثة اربعة وعشرون درهما او اذاهم
 ذلك الى التسعة دراهم كان المجتمع ثلاثة وثلاثين درهما
 اي ثلاثة وثلاثون سهما لان كل درهم سهم كما تقدم ولهذا
 عثر المصراع انه في شرح كشف الغوامض عن هذه الطريقة
 يدل الدينار والدرهم بالانصاف والسهام فتصح المسئلة
 من ثلاثة وثلاثين سهما عدد الدرهم ثمانية اسهم لزيد
 مثل الدينار الذي ظهر انه بمائة درهم التي هي ثمانية
 اسهم وسهم لهم والذي هو عبارة عن الدرهم الذي هو ثلث
 باقي الثلث ولكل ابن ثمانية التي ظهر انها قيمة الدينار ومنها
 طريق الخطا في ذكرها في الروضة بقوله بعد من ثلث المال عدد
 له ثلث لقوله باقي من الثلث وليكن ثلاثة تزد
 عليها واحدا للنصيب فيكون اربعة واذا كان الثلث اربعة
 كان الثلث ثمانية والجملة اثنا عشر تعطى زيد اسهما وعمر
 اسهما وهو ثلث الثلثة الباقية من ثلث المال يبقى سهمان هو
 تقسميها الي ثلثي المال يكون عشرون وكان ينبغي ان يكون ثلثه
 ليكون لكل ابن مثل النصيب المثلث وقد زاد علي ينبغي
 سبعة فهو الخطا الاول ثم بقدر الثلث خمسة وتجدل النصيب
 اثنين وتعطى عمر واحد ايضا سهمان تزد بها علي ثلثي المال
 وهو عشرون علي هذا المقدر يربط الثلث عشر وكان ينبغي ان يكون
 ستة ليكون لكل ابن سهمان فزاد علي ما ينبغي ستة فهو
 الخطا الثاني ثم نقول لما اخذنا اربعة من دعائي الواجب
 سبعة ولما فزدا سهمنا فنقص عن الخطا سهمنا فعلنا ان
 كل سهم يزد ينقص به من الخطا سهم وقد بقي من الخطا ستة
 اسهما سهم فتردد بها ستة اسهم يكون احد عشر فهو ثلث
 المال انصافا مائة ثمانية وجميع المال ثلاثة وثلاثون

هذه

هذه الجامعة الطريقة الجامع الصغير من طرق الخطا بن
 انتهى ومنها طريق الجبر وذكرها الجبري في التلخيص بقوله
 عند ثلث المال والى منه نصيبا يبقى ثلث مال الانصاف بق
 ثلثه تسع مال الثلث نصيب بق تسع مال الثلث نصيب
 خرده علي الثلث بين يصير ثمانية تسع مال الثلث نصيب
 نصيب خرده بعد ذلك ثلثة انصافا خرده يصير
 ثمانية تسع مال بعد ثلثة انصافا وثلث في فاستقر
 اثلاثا نصيرا احد عشر في الثلث والمال ثلاثة وثلاثون
 والنصيب ما معك من اهل المال وهي ثمانية وان شئت حمرت
 ثمانية تسع بان تزد عليها وعلى ما بعد لهما مثل ثلثه
 يصير المال بعد اربعة انصافا وثمانيا فاذا انبسطها اثمانا
 كانت ثلاثة وثلاثين انتهى قوله **درهم**
 قال المصراع انه في شرح كشف الغوامض كتب
 اذا كان النصيب الموصى به يستغرق الجز المضاق اليه الباقي
 فالوصية للثاني باطلة ان وصيته في الباقي وليس بعد
 النصيب باقي كما ان الموصي بايمان واوصى بنصيب اخيه
 لزيد ولم ينصف الباقي من الثلث او بثلثه او بربعة او بثلث
 جز كان فنقص ثلث المال نصيبا وعدا يصح منه الجز
 المفروض كالثلث مثلا فنقص ثلث المال نصيبا وثلثة
 اسهم ثم خرج من الثلث نصيبا لزيد وسهما لعمر يفضل من الثلث
 سهمان ومن المال نصيبان وثمانية اسهم النصيبان اثنين
 ويفضل ثمانية اسهم لاستحقاقها بقية من اربعة
 خمدل ذلك علي ان العرض مجال وان النصيب
 يستحق الثلث ولم يبق منه شيء فلا وصية لهم ووصيته
 باطلة انتهى والله اعلم **القسمة الثانية**